دور المرجعية الدينية في تأصيل الهوية الوطنية بعد عام ٢٠٠٣

ا.د. حسين عليوي ناصر الزيادي

جامعة ذي قار-كلية الآداب

Dr. Hussain Aliwi Nasser Al-Ziyyadi@ yahoo.com

المستخلص

تعد الهوية الوطنية محصلة لحضارة الشعوب وموروثها الثقافي وعمقها الفكري وهي مجموعة من المشتركات التي تميز شعب ما عن غيره من شعوب العالم، وليس للهوية الوطنية ارتباط بالنظام السياسي القائم في وقت ما، بل ان بعض النظم السياسية اسهمت بشكل او باخر في سحق هذه الهوية، وهي المسؤولة عن تفتيت الهوية الوطنية الى هويات فرعية لا تلبي طموحات أبنائها، وقد شهد العراق قبل عام ٢٠٠٣ حالة من غياب تام لمفهوم جامع للهوية الوطنية، واستمر الحال على ذلك بعد عام ٢٠٠٣ فظهرت هويات حزبية ومناطقية وطائفية متعددة، وامام هذا التحدي الكبير وقفت المرجعية الدينية في النجف الاشرف في طليعة من تصدى لزرع الهوية الوطنية وديمومتها وتأصيلها، عن طريق بث روح الوحدة والتعايش السلمي بين مكونات الشعب العراقي.

ينطلق البحث من فرضية مفادها: لقد اسهمت المرجعية الدينية بعد عام ٢٠٠٣ في تعزيز الهوية الوطنية العراقية من خلال مواقفها وخطبها، اما الإشكالية التي يطرحها البحث تتمثل في: هل كان للمرجعية اثر واضح في خلق مفهوم جديد يسهم في تعزيز الهوية الوطنية والتأصيل لها، وقد تبين من خلال البحث ان المرجعية الدينية ورثت تركة ثقيلة فيما يتعلق بالهوية الوطنية وانها بعد عام ٢٠٠٣ استطاعت من خلال خطبها وسلوكها ان تعزز مفهوم الوحدة الوطنية وتجنب البلد خطر الانزلاق الى الحرب الطائفية.

كلمات مفتاحية: المرجعية الدينية، الهوية الوطنية، التعايش السلمي.

The role of religious authority in consolidating national identity after 2003

Prof. Hussein Aliwi Nasser Al-Ziyadi

Dhi Qar University-College of Arts

Abstract

National identity is the outcome of the civilization of peoples and their cultural heritage and intellectual depth. It is a set of commonalities that distinguish a people from other peoples of the world. The national identity has no connection with the existing political system at some point in time. Rather، some political systems have contributed in one way or another to the crushing of this identity، which is It is responsible for fragmenting the national identity into sub-identities that do not meet the aspirations of its people. Before 2003، Iraq witnessed a complete absence of a comprehensive concept of national identity، and this continued after 2003، when multiple partisan، regional and sectarian identities emerged. In the face of this great challenge، the religious authority stood up in Al-Najaf Al-Ashraf is at the forefront of those who tackle the cultivation of national identity، its permanence and rooting it، by spreading the spirit of unity and peaceful coexistence among the components of the Iraqi people.

.The research stems from the hypothesis that: "The religious authority after 2003 contributed to strengthening the Iraqi national identity through its stances and speeches. It was found through the research that the religious authority inherited a heavy legacy with regard to the national identity and that after 2003 it was able، through its speeches and behavior، to enhance the concept of national unity and avoid the country's risk of slipping into sectarian war.

Keywords: religious authority، national identity، peaceful coexistence.

المقدمة

نجحت المرجعية الدينية العليا في افشال مخططات الذين يعملون على إثارة النعرات الهدّامة، والتكفير الظالم، والمروق عن الأخلاق الحميدة، وبالتالي القضاء على الوحدة الوطنية، وادركت المرجعية الدينية العليا ان الهوية الوطنية تمثل خط الدفاع المتقدم والقوي لاعتبارات إشكالية ولذلك نلحظ ان الأعداء يحاولون دائماً إضعاف الهوية الوطنية، وتفتتها ليسهل لهم الوصول إلى وسط التفكير الايدلوجي، وكانت خطب المرجعية دائماً عابرة للطائفية والمذهبية والمناطقية، فهي تخاطب الشعب بكل اطيافه وتدافع عن مصالحهم بلا تفرقة فنراها تارة تطالب بحقوق المسيحين وتارة اخرى تنادي بأنصاف الايزيدين، واستطاعت بفعل قاعدتها الشعبية ان تأصل لبناء منظومة وطنية متكاملة رافضة للطائفية والاشكال الاخرى المعاكسة للوطنية، فضلا عن ذلك تقلّدت المرجعية الدينية وظائف وواجبات عديدة جعلتها تعكس روح الرسالة المحمدية، ومارست الأدوار والمواقف والمراحل ضدّ حركة الانحراف والتدهور.

لقد رعت المرجعية الدينية العليا الحكومات المتعاقبة على السلطة من يوم سقوط النظام البائد في العراق ولحد وقتنا الحاضر بالتوجيه والنصيحة والإرشاد، والملاحظات القيّمة التي تصبّ في مصلحة الأُمّة والوطن، وبما ينفع المسار السياسي في اللحظات السياسية الحاسمة التي تمرّ على البلاد، بما فيها من مآسٍ وأحزان، وخاصّة فيما يتعلّق بتردي الوضع الأمني، فقد كان وما زال بحق صمّام الأمان في عدم انجرار البلاد إلى حرب طائفية مؤلمة تحرق الأخضر واليابس، رغم الاعتداءات الصارخة التي انصبت على العراقيين وباستمرار من التكفيريين والظلاميين أتباع

أزلام صدام، وترويع الأهالي على اختلاف الصُعُد، من قتلٍ وذبحٍ وسلبٍ ونهبٍ، وتهجيرٍ بالقسر، لكن المرجعية الدينية ومنذ عام ٢٠٠٣ لم تكن جزءً من النظام السياسي وكان موقفها محايد وعلى مسافة واحدة من الجميع، ولم يكن لها تدخل في جزئيات الامور السياسية، علماً ان بعض الساسة حاول ان يستميل المرجعية او يبين للشعب ان المرجعية تؤيده وتدعم مواقفه وسياساته، لكن الحقيقة ان المرجعية براء من كل ذلك.

اشكالية البحث

ان الإشكالية التي يطرحها البحث تتمثل في سؤال مفاده: هل يوجد مفهوم حقيقي للهوية الوطنية في العراق ؟ وهل كان لدور المرجعية الدينية اثر واضح في خلق مفهوم جديد يسهم في تعزيز تلك الهوية، وماهي الطرق والاساليب التي استطاعت المرجعية الدينية من خلالها ان تأصل لمفهوم الوطنية والتعايش السلمي، وتمت الاجابة على ذلك من خلال تحليل مضمون خطب الجمعة لمعتمدي المرجعية.

وكان الاساس البحثي لهذه الدراسة هو العَطاء الفكري اللامحدود للمرجعية وما صدر عنها من تعليمات عبر الفتاوي والتعليمات والمواعظ، لذا فقد كان لها الحضور الكبير في هذه الدراسة التي تسلط الضوء بصورة موضوعية وشاملة ومركزة على دور المرجعية الدينية بعد عام ٢٠٠٣.

مهددات الهوية الوطنية في العراق

ان من أخطر المراحل التي تمر بها الدول هي ابتعاد الناس عن الشعور الوطني بسبب الظلم والقمع والتهميش والفقر والحرمان، وكيف ينمو الحس الوطني والمواطن يرى استئثار فئة قلية بمقدرات الشعوب كما هو الحال في العراق ابان

سيطرة عائلة وأقارب راس السلطة آنذاك، مما ساهم في بروز مشاعر العداء للحكومة بشكل عام والذي أنعكس بعد فتره طويله من الممارسة المستبدة والقاسية الى حاله من اللامبالاة والابتعاد عن هموم الوطن، مما سبب نشوء أحساس بالقنوط لدى المواطن، وأن الوطن بات يشكل عبئ ثقيل عليه بسبب الحروب المجنونة من قبل رأس النظام.

ولم تكن الحكومات التي تعاقبت على الحكم بعد ٢٠٠٣ افضل حالاً، فقد اسهمت تلك الحكومات من حيث تدري او لا تدري في تنمية الحزبية و المناطقية والطائفية وفشلت تلك الحكومات فشلاً ذريعاً في بناء الهوية الوطنية

ولم تقف المرجعية الدينية موقف المتفرج بل اكدت في خطبها على مفردات الوطن والوطنية وبشكل ملفت للنظر، واصبحت وحدة النسيج الوطني العراقي من اكبر هموم المرجعية[١].

تعد الحوزة العلمية مؤسسة علمية متخصصة في دراسة العلوم الفقهية الاسلامية، واجمعت المصادر التاريخية الى إن الشيخ ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين الطوسي، أول من أسس حوزة علمية بالنجف الاشرف، والسبب الذي دعاه الى ترك سكنه محلة الكرخ في بغداد والتوجه الى النجف هو كثرة المضايقات التي تعرض لها، ولاسيما بعد وصول طغرل بيك اول ملوك السلاجقة الى بغداد عام ٤٤٧هـ-١٠٢٦م، فقد كثرت الفتن، وراح ضحية تلك الفتن مكتبتان للشيخ الطوسي من أغنى المكتبات في ذلك العصر، التي كانت عامرة بأمهات الكتب

(١) للمزيد حول مفاهيم الهوية الوطنية ينظر: احمد غالب محي جعفر الشلاة، الهوية الوطنية العراقية إشكالية البناء والتطور، أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم السياسية جامعة بغداد،٢٠١٠.

المخطوطة، التي قاربت من عشرة آلاف مجلد، ولذلك قرر الذهاب الى الكوفة ثم الى النجف مؤسساً على أرضها النواة الأولى للحوزة العلمية عام ٤٤٨هـ-١٠٢٧م[١].

ان ابرز ما تتصف به المرجعية الدينية هو العمق الفكري والقراءة الحكيمة للأحداث، والتنبؤ الواقعي بالأحداث، فضلاً عن الزهد في الدنيا، وهذا الامر جعل المجتمع مرتبطاً بها ارتباطاً روحياً قوياً على مر الازمان، ويستجيب سريعاً لما يصدر عنها من توجيهات، على الرغم من انها لاتمتلك أي سلطة تنفيذية، ولاشك ان التوفيق الالهي والعناية الربانية كانت حاضرة في كل توجهات المرجعية لان عملها يستند الى اسس رصينة خالصة لوجه الله تعالى.

موقف الاحتلال من المرجعية

حاول المحتل بكل قواه ومن خلال وسائله الاعلامية ان يزحزح ثقة الشعب بمرجعيته الدينية، لانه (أي المحتل) يعلم ان المرجعية تقف حجر عثره امام نواياه واطماعه التوسعية، فقد كتب نوح فيلدمان، أستاذ القانون بجامعة هارفارد الذي ساعد في صياغة قانون الإدارة الانتقالية، أن فتاوى المرجعية في النجف الاشرف موضع اهتمام العراقيين، وكتب أن تداخلات المرجعية تحظى بقبول واسع من كل الاطراف، وقد جرى تصوير السيد المرجع علي السيستاني (دام ظله الوارف)على أنه يتمتع بصفات شبه ميكافيلية، إذ عمل خلف الكواليس في سبيل تعظيم سلطته الشخصية [٢][١]، وقد حاولت قوى الاحتلال ومن يقف خلفها ان تزعزع نظرة

---

(١) علاء عزيز كريم، موقف الحوزة العلمية في النجف الاشرف من التطورات السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٢٤، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، ٢٠٠٧، ص٥.

(2) January، Times Seminary Najaf، «Hussein Adnan see، Iraq within from clerics the of suspicions Regarding (4).2013، 19 August، Monitor-Al،» Opposition Iraqi in Role Plays

المجتمع لمرجعيته الدينية لكنها فشلت فشلا ذريعاً، اذ يؤكد تاريخ المرجعية الدينية على انها ومع الاحداث والمواقف القاسية التي مرت بها بقيت صامدة تواصل توعيتها ونشاطها وارتباطها، فقد أدت أثراً مهما لا علي مستوى المسلمين الشيعة او المسلمين عامة، بل على المستوى الانساني العالمي، وفي هذه الورقة البحثية محاولة متواضعة من الباحث لتسليط الضوء بشكل مركز على بعض مواقف المرجعية الدينية من التطورات الحالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والذي يمكن اجماله بعدة محاور رئيسة هي:-

اولا: رفض وجود المحتل بعد عام ٢٠٠٣

فقد تمكنت المرجعية الدينية العليا في الأشهر التي أعقبت الغزو الأمريكي، من تشييد مكانة فريدة لنفسها بوصفه فاعلا غير تابع للدولة، فقد رفضت على الدوام مقابلة ممثلي الولايات المتحدة، وأصدرت بيانات عدة بشأن السياسة الأمريكية في العراق. وبالإضافة إلى فتاواها بشأن الانتخابات والعملية الدستورية، أعربت عن قلقها الشديد إزاء أهداف قوات الاحتلال واشارت الى ان العراق يجب أن يكون دولة ذات سيادة، متحررة من التدخل الأجنبي[1].

كان التأكيد على رفض الاحتلال بكل أنواعه من أبرز اولويات المرجعية بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وقد بعثت المرجعية الدينية رسالة الى كل العراقيين أفادت بعدم شرعية الاحتلال عن طريق موقفه الرافض لمقابلة اي من القادة او الجنرالات الامريكان ومنهم الحاكم المدني بول بريمر، كما كان دائم

(1) Caroleen and، Sanchez Jose، McSherry Patrice. J، Ehrenberg John in statements selected See) 1.2010، Press University Oxford: York New and Oxford (Papers Iraq The، Sayej Marji.1

الشعور والتعبير عن القلق من تواجدهم واهدافهم وتدخلاتهم، ولكن المرجعية ترى أنّ المعركة من أجل استقلال العراق بحاجة إلى العقلانية، وإلى مرجعية سياسية وطنية ودينية، تتضافر جهودهم مع كلّ أطياف الشعب واتجاهاته السياسية والاجتماعية، ومن خلال استخدام الأساليب المتحضرة والديمقراطية والمدنية سبيلاً لتجنيب العراق المزيد من الدماء، وطريقاً لنيل الاستقلال الكامل لكلّ أرض العراق، إذ ترى المرجعية ضرورة أن يعمل كلّ المعنيين بالمسألة الاستقلالية وحركتها الوطنية بكلّ السبل والإمكانات، من أجل إخراج الاحتلال بأقل ما يمكن من الخسائر البشرية والسياسية، وهو راي أسهم في حفظ دماء العراقيين في نهاية المطاف واوصل العراق الى بر الامان عبر مراحل قادتها المرجعية الدينية بكل حكمة واقتدار.

ثانياً- الحفاظ على الهوية الوطنية

أكدت المرجعية الدينية على ضرورة التعايش الأخوي السلمي بين الجميع للحفاظ على الهوية الوطنية وبذل كل الجهود لتحقيق وحدة هذا الشعب وتماسكه، كما جاء في خطبة الجمعة (٢٣ / ٢ / ٢٠٠٦) في الصحن الحسيني الشريف مانصه: "أن المرجعية الدينية العليا وعلى لسان مكتب سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله الوارف) تؤكد على الجميع أن لا يبلغ هذا المصاب الجلل مبلغاً يجرهم الى اتخاذ ردود أفعالهم قد تجر البلاد الى فتنة طائفية وتحقيق ما يريده أعداء هذا الشعب من إيقاع الاقتتال بين الشيعة والسنة وإغراق البلاد في بحار من الدماء ومن ثم جرها الى دوامة الفوضى وعدم الاستقرار، ودأبت المرجعية الدينية العليا في النجف على التأكيد علي هوية العراق الإسلامية التي تمثلها وحدة المسلمين بكل

طوائفهم، على أننا أحوج ما نكون في هذه الأيام العصيبة الى التعايش الأخوي السلمي بين الجميع ونبذ العنف وبذل كل الجهود للحفاظ على وحدة هذا الشعب وتماسكه، وضرورة الوعي والإدراك لحقيقة أن الذي فعل هذه الجريمة الشنعاء والذي سبقها من مسلسل التفجيرات والاغتيالات والقتل ليس من أهل السنة بل هو عدو مشترك للشيعة والسنة على حدا سواء ولا يريد الخير للجميع بل الذي يهدف إليه هو تمزيق هذا البلد وتشتيت أوصاله. كما أكدت المرجعية في النجف الاشرف على الجميع من الشيعة والسنة علماء وخطباء ومفكرين ومثقفين وعامة المواطنين على التحلي بضبط النفس والحكمة والصبر على هذه الفجائع وهذه المصائب التي تحل بنا جميعا، وحرمت التعرض لمساجد أهل السنة وأماكنهم المقدسة وأرواحهم وممتلكاتهم بأي سوء وفي نفس الوقت لابد أن يشعر الجميع ومن دون استثناء بضرورة تحمل المسؤوليات الكاملة لإيقاف نزيف الدم ومسلسل الأعمال الإجرامية الذي يستهدف الأماكن المقدسة والمراقد المطهرة واغتيال المواطنين الأبرياء كما اكدت على ضرورة تحمل الحكومة وأجهزتها الأمنية خاصة لمسؤوليتها في حماية الأماكن المقدسة.

كانت المرجعية الدينية العليا على مدار السنوات التي تلت سقوط النظام البعثي أباً لكل العراقيين، فبعد موقفها البطولي من أحداث الفتنة الطائفية بين أبناء الشعب العراقي عام ٢٠٠٦ بعد أحداث العنف التي عصفت بالبلد جراء تفجير المرقدين الشريفين في سامراء، ضربت مرة أخرى مثالاً رائعاً في التعايش السلمي حينما رفضت الاعتداء على الكنائس المسيحية ودور العبادة للأديان والمذاهب الأخرى عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٧، والذي وضحت شجبها واستنكارها الاعتداءات المتكررة على دور عبادة المسيحيين في العراق كونها مكوناً أصيلاً من مكونات

الشعب العراقي وأوصت باحترام حقوق المواطنين المسيح وغيرهم من الأقليات الدينية في العراق وحقهم المشروع في التعايش والاستقرار. كما أدت المرجعية الدينية دوراً كبيراً في إطفاء نار الفتنة الطائفية التي كادت أن تضرب اطنابها في العراق بعد حادثتي تفجير مرقدي الإمامين العسكريين في سامراء مرة أخرى في عام ٢٠٠٧ ،وحادثة جسر الأئمة في مدينتي الاعظمية والكاظمية عام ٢٠٠٥ وعام٢٠٠٨ والتي صادفت في يوم استشهاد الإمام الكاظم(عليه السلام)، من خلال حكمتها وإدراكها لحجم المؤامرات والفتن التي تحاك ضد أبناء الشعب العراقي، ففي الوقت الذي شجبت فيه المرجعية الدينية اشد أنواع الاستنكار لهذه الحادثة المروعة التي راح ضحيتها مئات الأبرياء العزل، شددت المرجعية الدينية العليا على ضرورة إدراك الشعب العراقي لحجم الفتنة الطائفية وضبط النفس ودافعت المرجعية عن الشعب العراقي بكل اطيافة، وكانت المرجعية الدينية العليا على مدار السنوات التي تلت سقوط النظام السابق أباً لكل العراقيين، فبعد موقفها البطولي من أحداث الفتنة الطائفية بين أبناء الشعب العراقي عام ٢٠٠٦ بعد أحداث العنف التي عصفت بالبلد جراء تفجير المرقدين الشريفين في سامراء، ضربت مرة أخرى مثالاً رائعاً في التعايش السلمي حينما رفضت الاعتداء على الكنائس المسيحية ودور العبادة للأديان والمذاهب الأخرى عام٢٠٠٤ وعام٢٠٠٧،والذي وضحت شجبها واستنكارها الاعتداءات المتكررة على دور عبادة المسيحيين في العراق كونها مكوناً أصيلاً من مكونات الشعب العراقي وأوصت باحترام حقوق المواطنين المسيح وغيرهم من الأقليات الدينية في العراق وحقهم المشروع في التعايش والاستقرار[١].

(١) بيان المرجعية الدينية حول الاعتداءات على الكنائس المسيحية في ٢ اب ٢، ٢٠٠٤

ثالثا: الحفاظ على الدولة بعد عام ٢٠٠٣ :-

حملت المرجعية منذ سقوط النظام البعثي البائد مسؤولية انهيار مؤسسات الدولة العراقية وانعدام الامن والاستقرار وتفاقم الجريمة وتلف الممتلكات العامة حرقاً ونهباً وتدميراً وكانت لها مواقف في هذا الشأن تمثل بياناتي:

١. المحافظة على الكيان الاجتماعي وتحريم القتل واخذ القصاص من ازلام النظام السابق بايكال امرهم الى المحاكم المختصة.
٢. المحافظة على املاك الدولة ودوائرها وتحريم بيع وشراء الآثار او تداولها وضرورة عودتها الى المتاحف الذي سرقت منها، كما دعت المرجعية الى الحفاظ على الممتلكات العامة من المؤسسات الحكومية كالجامعات والمستشفيات والدوائر وغيرها لاعادتها لاحقا الى الجهات الحكومية المختصة.
٣. تحريم استغلال الابنية الحكومية والمقرات التابعة للنظام السابق من قبل أي جهة، واحالة كافة الامور الى القانون العراقي النافذ وألزم الناس بالالتزام به منعا للفوضى والتجاوز، وقد تكرر ذلك في مواضع شتى، وقد كانت من اول الداعين والمتصديين الى حالات الفساد الاداري والمالي التي تفشت في البلاد عقب سقوط النظام البائد بسبب انعدام المحاسبة وقد حرم التجاوز على الاموال العامة من قبل الموظف الذي يتجاوز على القانون ولا ينتظم في دوامه ويتخلف عن ادائه.

رابعاً: الحث على التعايش السلمي

يتضح جيداً من خلال فتاوي ولقاءات المرجعية مع المكونات المختلفة من أبناء الشعب على اهتمام المرجعية الدينية بمسألة التعايش السلمي، وهذا الاهتمام لا يمكن قراءته بمعزل عن الظروف التي مرت بها المرجعية لاسيما ماعانته أبان حكم

النظام السابق. وبعد ان حدث التغيير عام ٢٠٠٣، ومأفرزته العملية الديمقراطية من نتائج تفرض بتصدي الشيعة لمنصب رئاسة الوزراء، بقي الشيعة مستهدفون بشكل يومي، وانتهى هذا الاستهداف أخيراً بهجوم داعش ٦/ ١٠/ ٢٠١٤ على الشيعة أولاً في المناطق الشمالية معلنين ان الهدف وراء ذلك هو النجف الاشرف وكربلاء المقدسة بشكل اساس، وكما قال أبو محمد العدناني وهو أحد أبرز قيادات تنظيم داعش والمتحدث باسمه في كلمة نشرت على مواقع الكترونية تعنى بأخبار الإرهابيين الذي أكد فيه عزم التنظيم على تصفية الحساب في كربلاء والنجف، وهذا مما فرض على المرجعية الدينية مسؤوليات كبيرة منها مراقبة العملية السياسية والعمل على رعاية النسيج العراقي، وهذا ما تطلب توازناً كبيراً في النظر إلى ذلك، إذ ان المسؤولية تحولت إلى قضية قلق من ردة الفعل الانتقامية، والحذر من استغلال صمت وصبر الأكثرية، فتحملت المرجعية ثقل المسؤولية وبدأت بتوجيه التوصيات المستمرة لرعاية العملية الديمقراطية التي ترعى جميع المكونات، بدءاً من إقامة دولة مدنية تحفظ فيها الحقوق من خلال الصندوق الانتخابي إلى عملية المحافظة على القرار المشترك وعدم تهميش احد.

المرجعية الدينية برهنت في الاعوام التي تلت الاحتلال الامريكي وفي أشدّ الظروف قساوة أنّها بعيدة كلّ البعد عن أي ممارسة طائفية، وهي صاحبة المقولة الشهيرة عن أهل السنة: «لا تقولوا إخواننا بل قولوا أنفسنا».

خامساً- التاكيد على الارادة الوطنية

لقد التزمت المرجعية الدينية العليا في تداخلاتها السياسية، باتباع إرادة الشعب العراقي وهي صيغة استعملوها في كثير من الأحيان، وبذلك عدت العملية السياسية شرعية ولم يكن خطابهم بشأن الديمقراطية مستمداً من الغرب او الشرق كما قد تتصور بعض الأطراف الخارجية، بل كان مفعماً بالإشارة إلى المفاهيم الجامعة من قبيل الوحدة الوطنية، والتعددية، والشرعية، وصناديق الاقتراع، وحقوق الإنسان. وكانت سباقة بنحو خاص على معالجة المشكلة التي جعلت معظم العراقيين يتبنون مفهوم نظام الحكم الطائفي وعدت ذلك انتكاسة للهوية الوطنية[١].

سادساً: تحديد ملامح نظام الحكم في العراق

عندما سئل سماحة المرجع الأعلى السيد السيستاني (دام ظله) عن شكل نظام الحكم في العراق أجاب: «النظام الذي يعتمد مبدأ الشورى والتعددية واحترام حقوق جميع المواطنين»، وأجاب في مورد اخر: «شكل العراق الجديد يرسمه الشعب العراقي بجميع مذاهبه وقومياته وآلية ذلك هي الانتخابات النزيهة والشفافة»[٢]، وفي هذه الاجابة كشف واضح عن رأي المرجعية وهدفها.

ترتكز الدولة في فهم المرجعية الدينية العليا على مطلب الحرية، ففي يقين المرجعية ان العراق عاش التحولات السياسة لعقود طويلة، وان المرجعية من

---

(١) كاروين مرجي صائغ، المرجعية الدينية والموقف الوطني في العراق بعد ٢٠٠٣، ترجمة نصر محمد علي، مراجعة حسن ناظم، دار الفكر للحوار، ٢٠٢٠، ص٦٩.

(٢)حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن مكتب السيد السيستاني ، ٣٠١- ٣٠٢

موقع المراقب والمجتهد العارف بأحوال الناس، تُعتبر الدولة حاضنة للحريات، والقوانين محددات إجرائية؛ لذلك يولي المرجع أهمية كبيرة لأهداف وتطلعات الإنسان في العراق، ويعمل ما أمكن الجهد لأن تكون الدولة بخدمة المجتمع لا العكس، وهو بذلك يدعو إلى سيادة الدولة ونفوذ القانون ومحاربة الأفكار المسيئة لمكونات المجتمع العراقي. وهو يتعامل بذلك مع نمط الدولة الوطنية التي لم يؤسس لها الاجتهاد الفقهي، بل جاءت هي إليه تستدعيه لأجل الدعم والإشراف الأخلاقي. فالدولة العراقية بعد (٢٠٠٣م) أفسحت المجال أمام فقيه النجف لبلورة السياسات والاعتماد عليه في دعم مسيرة السياسة، كون الدولة في هذه المرحلة لا تتعارض مع النجف ولا تختلف مع الفقيه العارف بأنّ الزمن السياسي العراقي هو زمن الوطنية، والسيد السيستاني في ذلك إنّما يحمي التجربة العراقية وصيانة حقوق الشعب العراقي دون انغلاق على الحكم إن لم يعلن الإسلام كياناً للدولة، وأنّ الأسباب التي تدعوا المرجعية لدعم هذه التجربة، هي أنّ السلطة أصبحت شرعية بصندوق الاقتراع وليست قهرية، كما أنّها تعمل وفقاً لدستور ارتضاه الشعب[١].

أكدت المرجعية الدينة على ضرورة التعايش الأخوي السلمي بين الجميع للحفاظ على الهوية الوطنية وبذل كل الجهود لتحقيق وحدة هذا الشعب وتماسكه، كما جاء في خطبة الجمعة (٢٣ / ٢ / ٢٠٠٦) في الصحن الحسيني الشريف مانصه: «أن المرجعية الدينية العليا وعلى لسان مكتب سماحة آية االله العظمى السيد السيستاني (دام ظله الوارف) تؤكد على الجميع أن لا يبلغ هذا المصاب الجلل مبلغاً

(١) عمار البغدادي ، مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة العلمية (مقاربة في رؤى الخميني ـ النائيني ـ الصدر ـ السيستاني)، ، مركز الهدى للدراسات الحوزية، ٢٠٠٨م.

يجرهم الى اتخاذ ردود أفعالهم قد تجر البلاد الى فتنة طائفية وتحقيق ما يريده أعداء هذا الشعب من إيقاع الاقتتال بين الشيعة والسنة وإغراق البلاد في بحار من الدماء ومن ثم (٣٤) جرها الى دوامة الفوضى وعدم الاستقرار[١].

سابعاً: حفظ دماء العراقيين

من اولويات المرجعية الدينية الحفاظ على ارواح العراقيين وممتلكاتهم، وكانت المرجعية صمام الامان الذي يعمل على منع الفتن الطائفية لاسيما بعد تفجير المرقدين المقدسين في سامراء، وهذا يؤكد الحرص الشديد على دماء ابناء العراق ومحاولة الابتعاد عن ما يؤدي الى اراقة قطرة دم واحدة..

ومهما بلغ الخلاف بين الفئات والطوائف المذكورة فليس من الحكمة إلغاء بعضها للبعض الاخر وتجاهلها، والتعدّي عليها واخذ حقوقها، لأن ذلك يكون سبباً:

١. لتعصب الطرف الذي تؤخذ حقوقه ـ مهما كان ضعيفاً ـ لواقعه، وتمسّكه به، والاستجابة لدعوات الكره، بنحو يزيد من فجوة الخلاف، ويمنع من فرص التلاقي والتقارب والحوار.
٢. يؤدّي إلى تأجج العواطف، واستحكام العداء والحقد، بنحو قد ينفجر عن صراع دموي، وفتنة عارمة تضر بالجميع، وتدمر البلد وتفتت وحدته.
٣. يكون ثغرة ومجالاً ينفذ منها الأعداء والذين يرمون بهذا البلد سوءاً.

وقد اصدرت المرجعية بياناً بعد حادثة تفجير سامراء ما نصه: «لقد اراد المجرمون التكفيريون الذين ارتكبوا ذلك الاعتداء الاثم ان يجعلوا منه منطلقا

(١) نص خطبة الجمعة للشيخ عبد المهدي الكربلائي في كربلاء المقدسة في ٢٣ شباط ٢٠٠٦

لفتنة طائفية شاملة في العراق، ظناً منهم انها تقربهم من تحقيق اهدافهم الخبيثة في هذا البلد العزيز، وذلك بعد ان عجزوا عن اشعال نار الفتنة فيه لأكثر من عامين منذ بدء الإحتلال، بالرغم من كل ما ارتكبوه من مجازر وحشية في مختلف الاماكن ولاسيما في المدن المقدسة النجف وكربلاء والكاظمية الى ان يصل وكما ندعو المسلمين وهم يحيون هذه المناسبة الحزينة ويعبرون عن مشاعرهم الجياشة تجاه ما تعرض له ائمتهم عليهم السلام من هتك واعتداء ان يراعوا اقصى درجات الانضباط ولا يأتي منهم قول او فعل يسي الى المواطنين من اخواننا اهل السنة الذين هم براء من تلك الجريمة النكراء ولايرضون بها ابداً.

ومن الامثلة التي تدلل على حرص المرجعية على الحفاظ على أرواح الأبرياء، ماحدث في مدينة النجف الأشرف في آب٢٠٠٤م، أذ دخلت إحدى الجهات المسلّحة حالة من المواجهة والصراع والاشتباك المسلّح مع قوات الاحتلال، وقد اتخذت من حرم الإمام علي عليه السلام مقراً لها، وأرادت القوات العسكرية الدخول إلى النجف الاشرف بمساندة القوات الأمريكية؛ مما يعني انتهاك حرمة المدينة المقدسة وما لها من مكانة في نفوس المسلمين عموماً والعراقيين بوجه خاص، بادر السيد إلى حلّ النزاع بعد لقاءات متعددة بين الأطراف المتنازعة قام بها ممثلون عن سماحته، وقد أثمرت جهوده المباركة بحل الأزمة بعد أن عجز الكثيرون عن حلحلتها واستطاعت المرجعية بحكمتها ان تحافظ على أرواح المواطنين والمقاتلين ايضا وعودة الاستقرار والأمن للمدينة المقدّسة.

ثامناً: المطالبة بالإصلاحات والالتزام بالقانون

«كانت هناك توجيهات مستمرة للحكومات التي تعاقبت على الحكم لتصحيح مسيرة الأداء الحكومي، وقد لوحظ وبشكل واضح ان المرجعية الدينية أغلقت الباب بوجه السياسيين وكل من يريد استغلال اسمها ومنعت من استقبالهم احتجاجا على عدم الإجابة للمطالب التصحيحية لمسيرة السلطة وهو امر جعلها تمتنع عن تناول الجانب السياسي في بعض خطابها، وقد اكد سماحة السيد السيستاني (دام ظله) مراراً على سوء استغلال السلطة وعلى ضرورة مكافحة الفساد من رؤية متقدمة زمنياً لأمور بات العراق يعاني منها الان، وشدد على ضرورة تمكين القضاء من ممارسة دوره في محاسبة الفاسدين ومعاقبتهم»[1]. واخرها توجيه اية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله الوارف للساسة العراقيين بضرورة التفات الى مطالب المتظاهرين في ظل التظاهرات التي عمت البلد بعد ١/ ١٠/ ٢٠١٩.

ان المرجعية الدينية اسهمت خلال الاعوام العصيبة الماضية في حقن دماء العراقيين، وكانت طوال تلك الاعوام، حارسا للسلم الأهلي في العراق، ومدافعا عن وحدة المجتمع. وعلى الرغم من ان آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله الوارف، وهو رجل دين وليس رجل سياسة، فقد كشف عن عمق سياسي، وأكد على مواقف غاية في الدقة، خففت كثيرا من غلو الهياج العاطفي الغرائزي، الذي أججته قوى متطرفة، في الشارع العراقي، لاسيما بعد تفجير مرقد الامامين العسكريين عليهما السلام، ومواقف المرجعية تسامت كثيرا عن ذكر اية عبارة تتعلق بالطائفية من قريب او بعيد.

---

(١) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن مكتب السيد السيستاني ، ٣٠١- ٣٠٢

تاسعاً: المشاركة في الانتخابات

اكدت المرجعية على مسالة الانتخابات ومنها البيان الذي أصدره مكتب السيد السيستاني دام ظله بشأن الانتخابات التشريعية " إن الانتخابات النيابية تحظى بأهمية كبرى ولا سيما في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها العراق العزيز، وهي المدخل الوحيد لتحقيق ما يطمح إليه الجميع من تحسين وأداء السلطتين التشريعية (مجلس النواب) والتنفيذية (السلطة) ومن هنا فان سماحة السيد دام ظله- يرى ضرورة أن يشارك فيها جميع المواطنين من الرجال والنساء الحريصين على مستقبل البلد وبنائه وفق أسس العدالة والمساواة بين جميع أبنائه في الحقوق والواجبات، مؤكدا على أن الامتناع عن المشاركة لأي سبب كان سيعطي الفرصة للآخرين في تحقيق اهدافهم غير المشروعة ، «إن المرجعية الدينية العليا في الوقت الذي تؤكد على عدم تبنيها لأية مشاركة في الانتخابات فأنها تشدد على ضرورة أن يختار الناخب من القوائم المشاركة ما هي أفضلها واحرصها على مصالح العراق في حاضره ومستقبله وأقدرها على تحقيق ما يطمح إليه شعبه الكريم من الاستقرار والتقدم، ويختار أيضا من المرشحين في القائمة ما يتصف بالكفاءة والالتزام بثوابت الشعب العراقي وقيمه الأصيلة»[1].

(١) للمزيد ينظر صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، منتدى المعارف ،بيروت.، ٢٠١٠م

عاشراً: الموقف من الارهاب

بينت المرجعية المقدسة موقفها من الارهاب بشكل قاطع لايقبل التأويل، وراي المرجعية يتمثل بماياتي:-

١. إن الإرهاب لا يمثل الإسلام الحقيقي بأي بوجه.
٢. ان البلدان التي تصدر الإرهاب ليس من البعيد ان تبتلى به.
٣. لا بد من تشكيل اللجان التحقيقية الدولية لمتابعة الجرائم التي لحقت بحق الابرياء.

احدى عشر: -اهتمام الحوزة بالقضية الاجتماعية

المرجعية العلمية بعلمائها أُريد أن يكون لها دور في حركة الأمة وبنائها الاجتماعي، فالإنسان عنصرٌ مُهمٌ ورئيسي في الرسالةِ الإسلامية والامة لديها مشاكل اجتماعية حقيقية، والرسالة الإسلامية رسالة كاملة، وفيها معالجة لكلِّ مشكلة، والحوزة والمرجعية هي التي تقوم بذلك كله، من هنا تحتاج إلى الانفتاح على الأمةِ لحلِّ مشاكلها والرقي ببنيتها الاجتماعية. لذلك عالجت المرجعية وبشكل واضح العديد من المشاكل كالطلاق والجريمة والحسد والنزاعات ووالخ.

اثنتا عشر: فتوى الدفاع الكفائي

«تعد فتوى الدفاع الكفائي من أبرز المواقف التي لايمكن ان يتجاوزها التاريخ وهي تضاف الى مواقف المرجعية من الاحداث الكبرى التي مر بها العراق ان لم تكن أبرزها»[١] وهذا ليس بجديد على المرجعية الدينية فقد حدث هذا عام ١٩٢٠ ابان

(١) للمزيد حول تلك الاحداث ينظر:-عباس جعفر محمد الإمامي، الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث، دار العلم للنابهين، بيروت، ٢٠١١م؛ عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، بيروت،١٩٧٢م.

الغزو البريطاني للعراق، ولم تكن فتوى الجهاد رد فعل من اجل الحرب والاقتتال، إذ لا تؤمن المرجعية بعسكرة المجتمع ومنطق القوة، ونلحظ في مجمل طروحات ومتبنيات المرجعية انها تدعو للحوار السليم والانفتاح والحكمة والسلم، لذلك يمكن تصنيف الفتوى على انها (فتوى السلام) لان لها ابعاد انسانية كبيرة من خلال دعوتها الى تحرير الانسان والارض من بطش وقتل اعتى ارهاب عرفه العالم.

نتائج فتوى الدفاع الكفائي

ان من أبرز نتائج فتوى الجهاد الكفائي انها خاطبت جميع العراقيين بجميع طوائفهم:-

١- المرجعية تدعو للانخراط في صفوف القوات الامنية حصرا.

٢- كان البعد الوطني الوحدوي هو الاقوى في مفردات فتوى الجهاد الكفائي،اذ ان الخطاب كان لعامة المواطنين وليس للمسلمين او الشيعة فقط.

٣- تصف المرجعية كل من يقتل في معارك الدفاع عن العراق بالشهداء، مهما كان انتمائه.

٤-اعطت الفتوى زخم كبير للقوات الامنية وعززت من الروح المعنوية لمختلف المؤسسات الامنية.

٥- لقد كان للجهاد الكفائي الذي أعلنته المرجعية الأثر الأكبر والحاسم في الحيلولة دون تقسيم العراق، ومنع داعش من التسلط على البلاد، وان تلك المهمة هي أشرف وأقدس المهمات حيث الحفاظ على وحدة العراق، فاستطاعت المرجعية ممثلة بالمرجع السيستاني (دام ظله) ان توظف كثير من الممكنات العميقة التي تملكها قوته في صيانة وحدة العراق.

٦- منعت ارجاع العراق تحت البند السابع والوصاية الدولية.

٧-عززت الفتوى من القانون وهيبة الدولةواعطت دعم كبير للمؤسسة الامنية.
٨- اعطت امكانية لإصلاح المنظومة السياسية والامنية.
٩- حشدت المجتمع العالمي والمنظمات الدولية تجاه رعاية النازحين.

أراد الكثير من الاعداء ان يحرف الفتوى المقدسة من خلال تصوريها على انها قتال سني شيعي لكن حكمة وهدوء وحركة المرجع السيد السيستاني (دام ظله) استطاع إيجاد مساحة تأييد وغطاء سياسي محلي ودولي واقليمي لها، وهو يعرف ان العراق يدخل ضمن صراع إقليمي ودولي وعليه سعي لأبعاد العراق عن ذلك بكل الوسائل المتاحة، وقد نجح في ذلك الى حد كبير.

ثلاث عشر: الاهتمام بالنازحين وعوائل الشهداء

ومن الأدوار التي قامت بها المرجعية الدينية هي رعاية عوائل الشهداء والجرحى والمفقودين فهي لم تكتف بتقديم الاموال العينية بل شملتهم برعايتها الابوية وتابعت امورهم بشكل خاص، ولم تنقطع في ارسال الوفود التي تمثلها الى جبهات القتال لزيادة الدعم المعنوي للمقاتلين.

وهنا يلحظ ان اغلب خطب الجمعة للمرجعية الدينية تؤكد على موضوعة الاهتمام بالنازحين، من المواطنين سواء المسلمين او الايزيديين او المسيحيين او الشبك، الذين فقدوا مساكنهم بسبب التنظيم الارهابي الذي قتل الكثير من الرجال، وسبى العديد من النساء، وتسبب في نزوح عشرات الآلاف من العوائل. وقد استقبل سماحة المرجع الاعلى السيد السيستاني وفد الطائفة اليزيدية الذي جاء معبرا عن مدى احترامه وتقديره لمواقف المرجع السيستاني (دام ظله الوارف) تجاه مأساة الآيزيديين «الآيزيديين أمانة في أعناقنا». فيما لفتت المرجعية الدينية «قادة المجتمع يجب أن يكونوا أكثر عقلانية حتى نتمكن من التعايش السلمي وعدم جر

المجتمع إلى الخلافات.. ان (٣٠) مبادئ وقيم الشعب العراقي قد أفشلت مساعي الأعداء في النيل من بلادهم»[١].

ومن كلام المرجعية بهذا الخصوص «أوصيكم إخواني بالنازحين خيراً هؤلاء أبناء بلدنا هؤلاء نزحوا قسراً وتركوا ديارهم وأوطانهم ومدنهم، أوصيكم بهم خيراً، راعوا مشاعرهم وتعاملوا معهم بالحسنى، لا يصدر من أيّ واحدٍ منكم كلامٌ جارحٌ بحقّ أيّ نازح حتى لو صدر من البعض تصرّفات غير مقبولة، هؤلاء يعانون الشيء الكثير من الصعب جداً هكذا يترك مدينته يترك بيته يترك معاشه ورزقه ويعاني في هذه الغربة، نوصيكم بهم خيراً، الله تعالى سيفرّج عن هذا الشعب ويفرج عن النازحين ولكن يبقى شيء مهم، ما هو موقفنا في هذه المعركة التي ندافع فيها عن العراق وعن مقدسات العراق وأعراض المواطنين، ما هو موقفنا تجاه هؤلاء النازحين، هم إخواننا وأبناء بلدنا؟ لابدّ أن تكون لنا وقفة معهم نعينهم نساعدهم بقدر ما لدى الإنسان من إمكانات مالية أو حتى معنوية».

فلقد اولى مكتب المرجع السيد السيستاني اهتمام بالغ و شكل خلية ازمة داخل المكتب مهمتها الاساس تقديم المساعدات والمعونات المادية والعينية بمختلف المناطق التي تم تحريرها، علماً ان كل الجهود التي يقوم بها مكتب المرجع الاعلى من تقديم المساعدات والمعونات ماهي الا جهود وامكانات من المرجعية الدينية ولا علاقة للسلطة بها، وان اولى حملات الاغاثة كانت لمدينة حديثة والبغدادية وكانت الظروف الامنية في غاية الصعوبة وتقديم المساعدات تحت النار واصعب الامور التي تواجهنا في استحصال الموافقات الامنية لتقديم نلك المساعدات فهنالك

(١) نص خطبة الجمعة للشيخ عبد المهدي الكربلائي في كربلاء المقدسة في ٣٠ حزيران ٢٠١٧

معاناة امنية كبيرة في تلك المناطق التي تحتاج المساعدات العاجلة دائماً ماتكون غير مؤمنة وندخل لها أحياناً بجهود شخصية ومجازفات كي نوصل تلك المساعدات للأهالي لان اغلب تلك المدن عانت بشكل كبير على المستوى الغذائي والصحي، وعن الية التوزيع المساعدات».

وتتضمن وأبرز المساعدات التي يتم تقديمها للنازحين بمختلف المحافظات تتضمن:

١- مواد غذائية متنوعة وحليب للأطفال.
٢- مساعدات مالية نقدية
٣- بطانيات وخيم وفرش وملابس.
٤- ارسال الجرحى للعلاج خارج العراق
٥- فتح مخيمات للنازحين.
٦- وجبات طعام مغلفة.

وفي هذا ذكر رئيس ديوان الوقف السني الدكتور عبد اللطيف الهميم ان دور المرجع السيد السيستاني في مواجهة داعش كان له الاثر الاكبر في وحدة العراق واعطاء الزخم الشعبي وعدم الانكسار ولولا حكمته لاقتطع داعش مساحات من ارض العراق، واننا كوقف سني لانذهب لمكان فيه نازحين الا ووجدنا جهود مكتب المرجع السيستاني قد سبقتنا في تقديم الخدمة.

اربعة عشر: الصمت الواعي

الاصل في عمل المرجعية هو صيانة الشأن المجتمعي إلا إذا تطلب الحال إن تتدخل المرجعية في صنع الدولة حينئذ تتدخل-استثناء-وتحت مقتضى الضرورة

لصنع (دولة تؤمن حماية الجميع من خطر مصادرة حقوقهم السياسية و المدنية ومصادرة مصالحهم و تطلعاتهم وهذا ما حصل في مسألة كتابة الدستور العراقي بعد سقوط النظام السابق ٢٠٠٣)[١]، لذا فالصمت في موارد عديدة لايعني عدم متابعة المرجعية للأحداث وعدم تفاعلها معها، لكنها اقدر على تشخيص المواقف، وربما كان الصمت في بعض الموارد ابلغ واحجى.

تعمل المرجعية الدينية على وحدة المسلمين وجمع كلمتهم وتقف بالمرصاد لكل ظاهرة او اعتداء، كما تقوم بدور مهم في إصلاح شؤون المسلمين ومعالجة قضايا الامة، وتلتزم المرجعية موقف الصمت الواعي والمراقب الدقيق لكل الاحداث، لكنها لاتتدخل بشكل مباشر فموقفها اشمل واقوى واشد تأثيرا « إلا إذا كان الأمر مصيريا يتعلق باحوال الناس ومصالحهمً. وهو امر تقرره المرجعية وفق معاييرها الخاصة.

تحليل بيانات المرجعية

١. كل عبارات المرجعية ومصطلحاتها منتقاة بشكل موضوعي ودقيق جداً فهي اكثر تسامحا ولا تنتمي لمفردات قاموس الأدب السياسي الديني التي شاعت وانتشرت بعد عام ٢٠٠٣.
٢. اكدت على ان يكون للمؤسسة الدينية بكل رموزها ومن كافة الأديان والطوائف حلولا ومواقف لحماية النساء العائدات من الأسر واللواتي تعرضن للانتهاكات متعددة، وذلك بإصدارها ما يضمن الحفاظ على حياتهن من جرائم غسل العار التي تمارسها العشيرة او الأهل بمثل هذه

(١) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن المرجعية.

الحالات، وان يهتموا بمصير الأبناء مجهولين الآباء وكيفية التعامل مع قضيتهم.

٣. خلت لغة المرجعية، من أي مفردة دينية أو مذهبية من تلك المفردات التي بدأ بعض العراقيون يتداولونها خلال الاعوام القليلة الماضية في خطاب أحزاب الإسلام السياسي، ولدى (البعض) من السياسيين.

٤. احتوت خطب وبيانات المرجعية على كلمات ومفردات مدنية محببة، مثل (العراق العزيز، مصالح البلد، تقديم الخدمة للشعب ،المواطنون العراقيون، الشعب العراقي الكريم، التقدم والتنمية) بعد ان كادت هذه المفردات تغيب نهائيا خلال فترة الاعوام الماضية من خطاب أحزاب الإسلام السياسي.

٥. التأكيد على مبدأ التعايش السلمي والمجتمعي وتقبل الاخر ونبذ التطرف والعنف، وهذا يؤسس لثقافة مدنية متقدمة، متسامحة، منفتحة على الآخر، وبعيدة عن الانغلاق ورفض الاخر.

٦. لم تغفل المرجعية مستجدات العصر، فنصوص المرجعية تؤكد على ضرورة النظام المدني الديمقراطي (الانتخابات)، أي تحكيم أرادة الشعب العراقي كله، وهو أسلوب سياسي يتلائم مع معطيات العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

٧. خلت نصوص المرجعية من أي ميل او مدح او تمجيد او ترجيح لاي شخصية او جهة او تيار او منظمة سياسية كانت او اجتماعية او ثقافية، والمرجعية بسلوكها هذا قدمت المثل الاعلى في الحيادية والوقوف على مسافة واحدة بين جميع الاديان والمكونات والتيارات، وقد نجد من سيحاول توظيف هذا البيان او ذاك لصالحه إلا أن هذا في حالة حدوثه لن تكون المرجعية مسؤولة عنه. فالنص واضح جدا في حيادتيه.

التوصيات

يمكن النظر الى مجموعة من الفرص التي يمكن ان تسهم في وضع الحلول لسمعالجة الواقع، وهذه النقاط شخصتها المرجعية الدينية بدقة ووضوح من خلال خطبها ومواعظها، ومن خلال ما تقدم يوصي الباحث بجملة من التوصيات منها:

١. الالتزام الكامل بخطب واراء ومواعظ المرجعية الدينية كونها صمام الأمان لكل العراقيين.
٢. عدم تسخير وتوجيه خطب المرجعية لخدمة فئة او طائفة او جهة سياسية او اجتماعية او تيار معين.
٣. العمل على توحيد الرؤى باتجاه دعم السلطة العراقية لتستطيع محاربة قوى الإرهاب في العراق ومتابعة تنفيذ الإصلاحات لتنهض بالبلد إلى الأحسن.
٤. الأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر المرجعية الدينية في الإرهاب ومسبباته والوقاية منه.
٥. أنّ المرجعية الدينية وعلى طول مسيرتها وتاريخها بقيت مستقلة عن الدولة وسياستها تماماً، فهي تسعى للاحتفاظ بالطابع الإسلامي للعراق، خاصّة في الوقوف بوجه الاحتلال والمدّ التكفيري؛ ولذا لم توافق على الوجود الأميركي لوقت طويل، كما أنّ القيادات السياسية كانت تحاول كسب رضا المرجعية الدينية ومباركتها لخطواتها وقراراتها، كما حدث في الانتخابات السابقة لاكتساب الشرعية، كذلك رفضت أغلب هذه القيادات السياسية تواجد الاحتلال في العراق ودعت لإخراجه.
٦. تتمتع المرجعية الدينية في العراق بالتأييد الشعبي الواسع ومن مختلف شرائح ومكونات المجتمع؛ وذلك لمواقفها الوطنية التي لم تفرّق بين مكون وآخر،

وتصديها لدعم القيادات السياسية في العراق تحقيقاً لتوازن سياسي، وتحقيقاً لسلم اجتماعي لعدم وقوع حرب طائفية أو أهلية، وصولاً إلى استقرار المجتمع العراقي داخلياً، فقد دعت للتهدئة في العديد من الأحداث، ومنها: تفجير الإمامين العسكريين عليهما السلام، فكان لهذا التأييد الشعبي الواسع لها بمثابة دعوة شعبية لتدخل المرجعية الدينية في الشؤون العامّة للبلاد، وعُدّت الملجأ الأوّل والأخير للعراقيين للوقوف بوجه السياسة الإدارية غير الفعالة في العراق.

٧. ترى المرجعية أنّ دورها يعني الإشراف على شؤون المؤمنين الروحية والعبادية والاجتماعية، وهي تكليف وليس تشريف، وهي قبل كلّ شيء مقام ديني اجتماعي وليست مركزاً سياسياً؛ لذا فإنّ الانتخابات في نظر المرجعية ليس شأناً سياسياً فقط، بل هي شأن اجتماعي، والشأن الاجتماعي يدخل في دائرة اهتمامات المرجعية. وبحكم تصدي السيد السيستاني لمقام المرجعية الدينية، فإنّه يرى نفسه ملزماً بالتعاطي في قضية الانتخابات، والتي يعتقد أنّها الأساس المتين للعملية السياسية وللحياة الاجتماعية في أيّ مجتمعٍ أو بلدٍ، ومن خلال التأمل في تجارب الأُمم التي تتمتع بنظم سياسية مستقرة وبحياة هادئة، فسلامة الحياة السياسية يكون بوجود انتخابات حرّة نزيهة تعبّر عن رأي الأُمّة وإرادتها.

٨. أنّ تدخل المرجعية في الحياة السياسية نابع من مواقفها وحرصها الشديد على أن ينال كلّ العراقيين حقوقهم، وأن لا يكون هنالك تمييز لشريحة معينة على حساب بقيّة شرائح الأُمّة، وتأتي أيضاً من تفهّم المرجعية الرشيدة لأهمية الدستور في حياة أيّ أُمّة، وهي ترى أهميتها في حياة الأُمم المتحضرة، وهو يتماشى مع ما تدعو إليه المرجعية من إحلال السلم والعدالة الاجتماعية

لكافة مكونات الشعب العراقي، وأن لا يكون لفئةٍ ما امتياز على بقيّة الفئات، وهذا هو موقف أبوي تجاه شرائح المجتمع العراقي، وليس موقفاً سياسياً إلزامياً.

المصادر

١. علاء عزيز كريم، موقف الحوزة العلمية في النجف الاشرف من التطورات السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٢٤، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل، ٢٠٠٧.

٢. النصوص الصادرة عن مكتب السيد السيستاني، حامد الخفاف.

٣. عباس جعفر محمد الإمامي، الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث، دار العلم للنابهين، بيروت، ٢٠١١م

٤. عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، بيروت،١٩٧٢م.

٥. صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، منتدى المعارف ،بيروت.، ٢٠١٠م

٦. عمار البغدادي، مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة العلمية (مقاربة في رؤى الخميني ـ النائيني ـ الصدر ـ السيستاني)، مركز الهدى للدراسات الحوزية، ٢٠٠٨م.

٧. كاروين مرجي صائغ، المرجعية الدينية والموقف الوطني في العراق بعد ٢٠٠٣، ترجمة نصر محمد علي، مراجعة حسن ناظم، دار الفكر للحوار، ٢٠٢٠.

٨. احمد غالب محي جعفر الشلاة، الهوية الوطنية العراقية إشكالية البناء والتطور، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة

بغداد، ٢٠١٠.

9- January، Times Seminary Najaf، «Hussein Adnan see، Iraq within from clerics the of suspicions Regarding) 4(.2013، 19 August، Monitor-Al،» Opposition Iraqi in Role Plays

10- Caroleen and، Sanchez Jose، McSherry Patrice. J، Ehrenberg John in statements selected See) 1(.22-320)، 2010، Press University Oxford: York New and Oxford (Papers Iraq The، Sayej Marji.1